

المهمة الثانية
مقرر: دراسات نقدية 2 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني
Ali Alqarni
الرقم الجامعي :
253002107



نقد مقدمة الرسالة

تفاصيل الورقة البحثية:



عنوان البحث:

دور القاضي الإداري في تسوية المنازعات الإدارية.

الباحثة: د. عبدالله جرموني
دكتور في القانون العام

جهة النشر: المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية.
بيانات النشر: العدد الثالث عشر - يناير 2026

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

دور القاضي الإداري في تسوية المنازعات الإدارية ** د. عبدالله جرموني

دور القاضي الإداري في تسوية المنازعات الإدارية

د. عبدالله جرموني
دكتور في القانون العام
المملكة المغربية

الملخص:

أدى توسع تدخل الإدارة العمومية في المغرب في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلى تنامي عدد المنازعات الإدارية الناتجة عن ممارسة الإدارة لامتيازات السلطة العامة ولا سيما في مجال إصدار القرارات الإدارية والتنفيذ الجبري لها. مما ترتب عنه أحداث قضاء إداري مختص يتولى البت في هذا النوع من المنازعات وفق قواعد قانونية متميزة وهو ما تجسد بصور القانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية مما شكل منعطفا هاما في تكريس مبدأ المشروعية وحماية حقوق الأفراد بالمغرب.

الأمر الذي أدى إلى إبراز دور القاضي الإداري من خلال رقابته على مشروعية القرارات الإدارية خاصة عبر دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة حيث أقر في عدة مناسبات مبدأ الخضوع الإدارة للقانون ومن أبرز ما قضت به المحكمة الإدارية بالرباط في حكمها القاضي بإلغاء قرار إداري بسبب عيب التعليل معتبرة أن تعليل القرار يشكل ضمانا أساسية لحقوق المتقاضين وهو ما يجسد الدور الحماي للقاضي الإداري¹ في مواجهة تعسف الإدارة.

إلى جانب ذلك لم يقتصر دور القاضي الإداري المغربي على رقابة المشروعية فحسب بل امتد إلى إقرار مسؤولية الإدارة عن الأضرار التي تلحق بالأفراد نتيجة شططها حيث أقرت المحاكم الإدارية حق المتضررين في التعويض كما هو الشأن في القضايا المتعلقة بالأخطاء المرفقية مما ساهم في ترسيخ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز دور القاضي الإداري².

وفي ظل دستور 2011 الذي نص في فصليه 117 و 118³ على ضمان حق التقاضي وحماية الحقوق والحريات تعزز دور القاضي الإداري باعتباره فاعلا أساسيا في تحقيق العدالة الإدارية وتكريس دولة الحق والقانون ومن ثم تبرز الإشكالية المحورية إلى أي حد يساهم القاضي الإداري في النظام القضائي المغربي في حل المنازعات الإدارية وتحقيق التوازن بين امتيازات الإدارة وحماية حقوق الأفراد؟

للإجابة عن ذلك ارتأينا التطرق أولا إلى اختصاص القاضي الإداري في النظام القضائي المغربي ثم في مرحلة ثانية الوقوف على حد دوره في حل المنازعات الإدارية من خلال رقابته على أعمال الإدارة.

الكلمات المفتاحية: القاضي الإداري المغربي، تسوية المنازعات الإدارية، رقابة المشروعية، دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة، حماية الحقوق والحريات

عبد العزيز توفيق، القضاء الإداري المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، ص 45.¹

محمد كشور، الوجيز في القضاء الإداري المغربي، دار الفلم، الرباط، 2015، ص 76.²

دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الفصلان 117 و 118.³

وضوح موضوع الدراسة

- التساؤل: هل عرّف الباحث موضوع الدراسة أو مشكلتها بصورة موجزة؟
- التحليل: نجح الباحث في بلورة الموضوع منذ الفقرة الأولى، حيث ربط بين "توسع تدخل الإدارة" و"نشوء المنازعات الإدارية"، مما جعل القارئ يدرك أن نطاق البحث يتمحور حول الدور الرقابي للقضاء على امتيازات السلطة العامة. الانتقال كان مباشراً ومركزاً دون استطراد غير مبرر.

التوثيق العلمي في المقدمة

- التساؤل: هل جاءت مقدمة الرسالة خالية من المراجع البحثية الموثقة؟
- التحليل: يلاحظ غياب الاستشهادات المرجعية الأكاديمية (الدراسات والبحوث) في ديباجة المقدمة، حيث حلت محلها الإشارات إلى "النصوص القانونية" (مثل دستور 2011 والقانون 41.90). من منظور منهجي، تفتقر المقدمة لتعزيز الطرح بآراء فقهية أو نتائج دراسات سابقة تدعم أهمية الموضوع في سياقه الأكاديمي.

مبررات اختيار الموضوع وأهميته

- التساؤل: هل اشتملت المقدمة على مبررات الاختيار، الأهمية، ولمحة موجزة؟
- التحليل: استعرضت المقدمة مبررات موضوعية قوية تتعلق بحماية حقوق الأفراد وتكريس مبدأ المشروعية. كما قدم الباحث لمحة تاريخية موجزة عن صدور القانون المحدث للمحاكم الإدارية في المغرب كمنعطف قانوني، مما أعطى القارئ خلفية كافية عن "لماذا" و"كيف" تطور هذا الدور القضائي.

صياغة مشكلة الدراسة

- التساؤل: هل كان هناك تطرق واضح لمشكلة الدراسة في المقدمة؟
- التحليل: وردت المشكلة في إطار تحليلي سردي ركز على جدلية "التوازن بين سلطة الإدارة وحقوق الأفراد". ومع ذلك، يلاحظ عدم صياغة المشكلة في شكل "تساؤلات بحثية" صريحة، مما جعل تحديد الفجوة البحثية الدقيقة يعتمد على استنباط القارئ أكثر من التصريح المباشر من الباحث.

المحددات والمتغيرات

- التساؤل: هل ذكر الباحث مجتمع الدراسة، ومحدداتها، ومتغيراتها؟
- التحليل: حدد الباحث النطاق "الموضوعي" (المنازعات الإدارية) و"المكاني" (المغرب)، لكنه أغفل تحديد مجتمع الدراسة بالمعنى المنهجي الصارم (مثل الأحكام القضائية الصادرة في فترة زمنية محددة). كما لم يتم تسمية المتغيرات (المستقل والتابع) بشكل منهجي، وهو ما يعد قصوراً في الضبط المنهجي المتبع في بحوث الإدارة والقانون الحديثة.

ضبط متغيرات الدراسة

- التساؤل: هل قام الباحث بتعريف متغيرات الدراسة وضبطها والتحكم بها؟
- التحليل: اقتصر الضبط على "التعريف الاصطلاحي القانوني" لبعض المفاهيم مثل "دعوى الإلغاء" و"عيب التعليل". لم يظهر في المقدمة أي آليات لضبط المتغيرات أو التحكم بها إجرائياً، مما يجعل الدراسة تميل للجانب النظري الاستنباطي أكثر من الجانب المنهجي التحليلي المنضبط.

خلاصة نقد مقدمة الدراسة

- **نقاط القوة:** وضوح تام للموضوع، مع مبررات وأهمية واقعية قوية ترتبط بحماية الحقوق وتكريس المشروعية.
- **التوثيق:** قصور في الاستشهاد بالدراسات السابقة والأبحاث الأكاديمية مقابل الاعتماد المكثف على النصوص القانونية.
- **المشكلة:** طغيان الأسلوب السردي في عرض الإشكالية مع غياب الصياغة التساؤلية (Research Questions) المحددة.
- **المنهجية:** افتقار للضبط المنهجي للمتغيرات (المستقل والتابع) وعدم تحديد مجتمع الدراسة بشكل إجرائي دقيق.
- **النتيجة:** مقدمة رصينة قانونياً، لكنها تحتاج إلى هيكلة منهجية وتوثيق بحثي أعمق لتتوافق مع معايير الدراسات العليا الحديثة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

شُكْرًا لَكُمْ

